

# مبادرة «أبواب الخير» مسروقة من أموال الشعب... غضب المصريين من مبادرات "السيسي" للشو الرخيص



الأربعاء 25 فبراير 2026 05:00 م

أشعل تصريح رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي بأن الدولة «تقدم أكثر من 60 مليون وجبة إفطار وسحور على مستوى الجمهورية» ضمن المبادرة الرئاسية «أبواب الخير» موجة غضب على منصات التواصل، بعدما اعتبر كثيرون أن هذه الوجبات ليست من «جيب الدولة» كما يُسوّق إعلاميًا، بل من أموال التبرعات والضرائب والخصومات من مرتبات ومعاشات المواطنين، وأن الحكومة تستخدم فقر الناس لخدمة صورة سياسية و«شو» إعلامي بينما تتجاهل جوهر الأزمة المتمثل في انفجار الأسعار وغياب الرقابة الفعالة على الأسواق

## وجبات رئاسية على حساب من؟

وفق البيانات الرسمية، استعرضت وزيرة التضامن الاجتماعي مايا مرسي في اجتماع مجلس الوزراء منتصف فبراير 2026 تفاصيل مبادرة «أبواب الخير»، وأعلنت أن المستهدف يتراوح بين 60 و71 مليون وجبة إفطار وسحور داخل مصر، إضافة إلى أكثر من 5.5 مليون كرتونة مواد غذائية خلال رمضان، بالتعاون مع صندوق «تحيا مصر» وشبكة من المطابخ والجمعيات الأهلية، مع حديث حكومي متكرر عن «أكبر منظومة حماية اجتماعية» في تاريخ البلاد، في سياق حزم الحماية الاجتماعية المعلنة منذ 2014.

هذه الأرقام الضخمة لم تُستقبل بوصفها إنجازًا خالصًا، بل طرح كثير من النشطاء سؤالًا بسيطًا حول مصدر التمويل الفعلي؛ فندوق «تحيا مصر» يقوم أساسيًا على تبرعات الأفراد والشركات، إضافة إلى مساهمات من موارد الدولة، بينما تعتمد وزارة التضامن على موازنات عامة تأتي من الضرائب غير المباشرة والرسوم والاقطاعات المختلفة، ما يعني أن المواطن هو الذي يدفع ثمن الوجبة مرتين، مرة عبر جيبه ومرة عبر إظهارها كمنحة من الرئاسة والحكومة، في بلد تعترف حكومته نفسها بأن برامج الدعم والإعانات جزء من «إدارة كلفة الإصلاح الاقتصادي» لا من تغيير هيكل السياسات المنتجة للفقراء

الإعلامي محمد ناصر التقط هذا التناقض في حلقاته المعنونة «أبواب الخير في زمن الغلاء» هل تكفي المبادرات لحماية كرامة المواطن؟، متسائلًا عن جدوى مبادرات موسمية تُرفع فيها الكاميرات، بينما تتواصل موجات الغلاء وانهيار قيمة الجنيه، ويجد ملايين المصريين أنفسهم مضطرين للوقوف في طوابير وجبات مجانية بدل أن يكفل لهم الدخل العادل حياة كريمة بعيدًا عن منطق الإحسان

«أبواب الخير» في زمن الغلاء هل تكفي المبادرات لحماية كرامة المواطن؟ #محمد ناصر #مصر النهاردة #مدبولي #السيسي #أبواب الخير #الغلاء [pic.twitter.com/haG1PCoNTq](https://pic.twitter.com/haG1PCoNTq) — محمد ناصر (@February\_25\_2026) M\_nasseraly

## كرامة الفقراء بين اللقطة والرقابة الغائبة

على منصة «إكس»، كتبت نجوى فكري تعليقًا لاقى تفاعلًا واسعًا، قالت فيه إن النظام «ذل المواطن»، وأن كثيرًا من المحتاجين لا تسمح لهم كرامتهم بالذهاب إلى تلك المبادرات، متسائلة عن دور الدولة في ضبط الأسواق وخفض الأسعار بدل الاكتفاء بالعروض التلفزيونية حول شنت ووجبات رمضان، ومستخدمة سؤالًا مباشرًا عن غياب مفتشي التموين والأجهزة الرقابية، بما يعكس شعورًا عامًا بأن الحكومة تتهرب من مسؤوليتها التنظيمية لصالح مشهد خيري استعراضي

حسبي الله في النظام اللي ذل المواطن انتو تعرفو شعور الفقير بيكون ابيه وهو داخل المبادرات دي؟ في ناس كثير محتاجة بس كرامتها متسمحش انها تروح هناك طيب ما الاحسن والاكرم انكو تراقبو السوق وتخفضو الأسعار فين مفتشي التموين والأجهزة الرقابية؟ ولا انتو مدمنين اللقطة علي حساب الشعب

— Nagwa Fekry (@NagwaFekry\_1981) February 25, 2026

قناة «الشرق» المعارضة طرحت السؤال نفسه في صيغة أخرى: «مبادرة أبواب الخير» علاج لغللاء الأسعار ولا ضحك على الغلابة؟، في إشارة إلى أن الأرقام المليونية لا تغير حقيقة أن السياسات الاقتصادية والضريبية والتنقيدية هي التي صنعت هذا الحجم من الفقر أصلاً، وأن إطعام الملايين يومياً يعني ببساطة أن الملايين أنفسهم عاجزون عن تأمين وجبة من دخلهم الطبيعي، في اقتصاد يعلن رسمياً عن برامج إصلاح وهيكله ودعم، بينما يبقى مؤشر الفقر متعدد الأبعاد في مستويات مرتفعة وفق دراسات جامعية ومراكز بحثية مستقلة

مبادرة "أبواب الخير".. علاج لغللاء الاسعار ولا ضحك على الغلابة ؟ [pic.twitter.com/OKjxkt6gFW](https://pic.twitter.com/OKjxkt6gFW) — قناة الشرق (@ElsharqTV) February 24, 2026

المغرد محمد مصطفى نقل جانباً أكثر تفصيلاً من هذا الغضب، متحدثاً عن خصومات غامضة بين 60 و100 جنيه من معاشات المتقاعدين خلال الشهرين الماضيين، مع عجز التأمينات والجهات الإدارية عن تقديم تفسير واضح، في رواية تعكس شعوراً متزايداً لدى قطاعات من أصحاب المعاشات بأنهم يمولون مبادرات لا يسألون عنها ولا يملكون حق الرقابة عليها، وأن الحكومة تستخدم أدواتها الإدارية لتحويل جزء من دخلهم إلى صور خيرية مرئية

على فكرة يا شعب انت دافع تمن الوجبة دي وزيادة من جيبك . الشهرين اللي فاتوا كل أصحاب المعاشات اتفاجؤا إن كل واحد منهم معاشه ناقص مبلغ بيتراوح من 60 ل 100 جنيه . واللي يسأل يقولوله روح اسأل في التأمينات منعرفش . يروح يسأل في التأمينات يقولوله معاشك نازل كامل . ودوخيني يا لمونة Mohamed Mostafa (@mohamedmost88) February 24, 2026

خالد، أحد المعلقين على المنصة، رأى في رقم «60 مليون وجبة» مؤشراً مباشراً على حجم الفقر، أكثر منه إنجازاً اجتماعياً

هذا مؤشر واضح لعدد الفقراء في مصر — Khaled Ghanaym (@ghanaym\_khaled) February 25, 2026

بينما كتب حساب باسم «واحد من الشعب» أن معنى هذا الرقم هو أن «نصف الشعب مش لاقى ياكل»، في قراءة تعتبر الرقم اعترافاً غير مباشر من الحكومة بما آلت إليه أوضاع الدخل الحقيقي للمصريين بعد سنوات من التضخم وسياسات التقشف وتحرير سعر الصرف المتكرر

معنى كده انكم افقرتم نصف الشعب و مش لاقى ياكل حسبنا الله ونعم الوكيل — واحد من الشعب (@cgj8zN3mG0Gu9uW) February 24, 2026

مستخدم آخر باسم «وقال دوم» علّق بأن الحكومة على الأرجح تحتسب ما تقدمه الجمعيات الخيرية أصلاً ضمن أرقامها الرسمية عن «أبواب الخير»، وهو ما يتسق مع ما يعلنه صندوق «تحيا مصر» ووزارة التضامن عن الشراكة مع المجتمع المدني، لكنه يطرح سؤالاً عن حدود الفصل بين ما تمّوله الدولة وما يقدمه المتبرعون

طبعا هو حاسب الجمعيات الخيرية اللي بتقدم وجبات وحاسبها من ضمن الحكومة — Doom (@thegodfatherise) February 24, 2026

بينما ذهب أبو يوسف إلى أبعد من ذلك في لهجة شديدة الحدة، معتبراً أن عبارة «نقدم» تعني أن السلطة تستولي على جيب المواطن، ووصف الحكومة بأنها «سطة على السلطة» وتتصرف كحكومة احتلال بلا تفويض اجتماعي حقيقي

نقدم دي معناها تقدم من جيب امك مش من جيب المواطن ☹️ شوية رعا من قاع المجتمع عملوا سطو مسلح على السلطة كحكومة الاحتلال — ابو يوسف (@Ahmahrouss) February 24, 2026

خبراء: مبادرات موسمية لا تعالج الفقر البنيوي ولا تغني عن دولة عادلة

وراء هذا الغضب الشعبي، تقف أسئلة أعمق حول نموذج الحماية الاجتماعية نفسه في مصر [أستاذة العلوم السياسية هويدا عدلي، في دراستها «الحماية الاجتماعية في مصر: الحق المنتقص»، تؤكد أن برامج الحماية تصبح أكثر أهمية في أزمة التقشف، لكنها تشير إلى أن المنظومة المصرية تعاني قصورًا يجعل الحق في الحماية الاجتماعية غير مكتمل، وأن الاعتماد على أدوات جزئية لا يعوض آثار السياسات الاقتصادية التي توسع قاعدة الفقر أصلًا]

الباحث الاقتصادي إلهامي الميرغني، في دراسته «واقع ومستقبل الحماية الاجتماعية وسياسات الدعم والضمان الاجتماعي في مصر» الصادرة عن المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، يلفت إلى أن برامج الدعم العيني مثل بطاقات التموين تخفف حدة الفقر بنسبة تتجاوز 10% تقريبًا، لكنه يربط فعاليتها باستمرار وجود دعم حقيقي للأسعار ودخل لائق، ويشير إلى أن الضغوط التقشفية والالتزامات تجاه مؤسسات التمويل الدولية حدّت من قدرة الدولة على تقديم حماية شاملة، ما يجعل المبادرات الموسمية، مهما كبر حجمها، عاجزة عن تعويض هذا الخلل]

في دراسة أخرى عن «العمل الخيري وأثره في الحد من معدلات الفقر في مصر»، يوضح الباحث محمد رمضان حسن الطباخ أن العمل الخيري يلعب دورًا في تخفيف المعاناة، لكنه يتحرك في إطار بنية فقر تنتجها عوامل هيكلية تتعلق بالنمو غير المتكافئ، وضعف العدالة في توزيع الدخل والعبء الضريبي، وأن الجمعيات مهما توسعت لا تستطيع وحدها تعويض غياب سياسات تنموية شاملة تُعيد توزيع الموارد وتضمن حدًا أدنى من الأمان الاجتماعي]

ومن زاوية قانونية، يناقش الدكتور عبده العشري، في دراسة عن «سياسات الحماية الاجتماعية في ضوء الوثائق الدولية والتشريع المصري»، الفرق بين الحماية الاجتماعية كـ«منحة» تقدمها السلطة وبين اعتبارها «حقًا» ملزمًا للدولة، ويشير إلى أن الالتزام بالمواثيق الدولية يعني بناء منظومة دائمة وممولة ومستقرة، لا الاكتفاء بمبادرات ظرفية تُستخدم لتجميل آثار سياسات اقتصادية قاسية، خاصة عندما يكون تمويل جزء من هذه المبادرات آتيًا من نفس الفئات التي يُفترض حمايتها عبر الضرائب غير المباشرة والرسوم والتبرعات الإلزامية]

في ضوء هذه القراءات، تبدو مبادرة «أبواب الخير» نموذجًا مكثفًا لسياسة تُكثر من الكلام عن ملايين الوجبات والكراتين، لكنها لا تجيب عن سؤال أساسي يطرحه مواطنون وخبراء على حد سواء: لماذا يحتاج هذا العدد الهائل من المصريين إلى وجبة مجانية أصلًا، بدل أن تكفل لهم الدولة، عبر أجر عادل ورقابة صارمة على السوق وسياسات ضريبية منصفة، القدرة على شراء طعامهم بكرامتهم دون أن يقفوا أمام كاميرا أو يحملوا كرتونة عليها شعار السلطة؟